وعقدت اجتماعات هنا... كما اجتمع مجلس الجامعة العربية بكامل اعضائه... وقد تم الاتفاق على انهاء الوضع بين الدول العربية والاخوة الفلسطينيين وبقية المتنازعين... في بيروت... وقد اتفق على فك الحصار عن المخيمات، ونحن بانتظار التنفيذ الآن» (**المصدر نفسه**).

باختصار، اتفق الجميع على ان القمة الاسلامية الخامسة كانت قمة مصالحة بين الزعماء العرب والمسلمين؛ وأشار وزير الدولة العماني للشؤون الخارجية، يوسف بن علوي، الى ذلك بالقول: «ان جميع القرارات التي اتخذها المؤتمر كانت بالاجماع» (**المصدر نفسه**).

وعلق امير الكويت، رئيس المؤتمر، على قرارات القمة بالقول: «لقد اتخذنا قرارات، والقرارات كائن حي يولد وينمو، وان ولادته في اقراره، وان نموه في تنفيذه» (**المصدر نفسه**، ٣٠/١/١٩٨٧).

وبدوره، أعرب رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، عن تقديره للقرارات التي اتخذتها القمة الاسلامية، وتمنى ان تتمكن منظمة المؤتمر الاسلامي من تنفيذ تلك القرارات (**الشرق الاوسط**، ١/٢/١٩٨٧).

فلسطين تواجه العرب بالمسلمين

من المعروف ان م.ت.ف. تواجه مشاكل متعددة الوجوه مع اشقائها العرب. فالنظام السوري يلاحقها منذ العام ١٩٨٣، تارة بمحاولة ايجاد بديل فلسطيني لها، وطوراً آخر باعلان الحرب عليها (حصار طرابلس)، واخيراً بدفع ميليشيا «أمل»، التي تأتمر بأمره والمدعومة منه، لادارة الحرب على المخيمات الفلسطينية في لبنان، لمنع عودة مقاتليها من مواجهة العدو الصهيوني؛ هذا ان لم يكن لأهداف أكبر.

والتنسيق السياسي بين م.ت.ف. والاردن جمّده الاخير بقرار ملكي، لأن م.ت.ف. رفضت قبول القرار ٢٤٢ الصادر عن مجلس الامن والذي يتعامل مع القضية الفلسطينية باعتبارها قضية لاجئين.

وتكاد القيادة السياسية لـ م.ت.ف. لا تجد مستقراً لها في دنيا العرب، على سعتها، هذا دون ان نتحدث عن مؤسساتها.

وقد ذهب الوفد الفلسطيني الى القمة الاسلامية بمذكرة تعرض لهذا الوضع، بشكل او بآخر، في الوقت الذي تملأ فيه انتفاضة سكان المناطق المحتلة الواجهة، كنموذج لمقاومة الاحتلال.

وعلى الرغم من ان الموضوع الاساسي المطروح على جدول أعمال القمة الاسلامية الخامسة، هو الحرب العراقية ـ الايرانية، فلقد شغلت القضية الفلسطينية اهم قراراته، كما احتلت حيزاً بارزاً في بيانه الختامي. فعلى صعيد حرب المخيمات في لبنان، طالبت قرارات المؤتمر «بوقف اطلاق النار... ورفع الحصار المفروض نهائياً عن المخيمات الفلسطينية... [وقرر] عقد جلسة طارئة للمؤتمر الاسلامي لوزراء الخارجية في مقر الامانة العامة بجدة لبحث اوضاع المخيمات الفلسطينية في لبنان... [واستنكر] الحصار المفروض من قبل ميليشيا حركة «أمل» المدعمة من سوريا... في نفس الوقت الذي يقوم فيه العدو الصهيوني بالاغارة الدائمة على هذه المخيمات» (**المصدر نفسه**، ٣٠/١/١٩٨٧).

وبالنسبة للقضية الفلسطينية بشكل عام، أكدت قرارات المؤتمر على حق الشعب الفلسطيني «في وطنه فلسطين... وحقه في العودة... [و] تقرير مصيره بنفسه دون أي تدخل خارجي... [و] حقه في اقامة دولته المستقلة ذات السيادة في فلسطين وعاصمتها القدس... بقيادة م.ت.ف... [و] ان م.ت.ف. هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، ولها، وحدها، الحق الكامل في تمثيل هذا الشعب والاشتراك، اشتراكاً مستقلاً ومتكافئاً، في جميع المؤتمرات والنشاطات والمحافل الدولية المعنية بقضية فلسطين... وان الحل لا يعتبر شاملاً وعادلاً ومقبولاً اذا لم تشترك م.ت.ف. في وضعه وقبوله كطرف مستقل ومتساوٍ ومتكافىء مع بقية الاطراف المعنية... وان قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ لعام ١٩٦٧ لا يتفق مع الحقوق الفلسطينية والعربية، ولا يشكل اساساً كافياً لحل قضية فلسطين والشرق الاوسط» (**المصدر نفسه**). كما اعلن المؤتمر «رفض كافة الاتفاقيات والمبادرات الانفرادية التي تنتهك الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني في العودة وتقرير مصيره، واقامة دولته المستقلة فوق ترابه الوطني» (**المصدر نفسه**).

اما بالنسبة الى مدينة القدس، فقد أكدت قرارات المؤتمر على انها «جزء لا يتجزأ من الوطن الفلسطيني